

Syrian Economic Sciences Society

Established 1965 – No. 816

Member of The Arab Economists Union



جمعية العلوم الاقتصادية السورية

أشهرت برقم ٨١٦ لعام ١٩٦٥

عضو اتحاد الاقتصاديين العرب

ندوة الثلاثاء الاقتصادية 2016

رؤية

لإعادة تأهيل الصناعة السورية

إعداد

الاستشاري فؤاد اللحام

المركز الثقافي العربي – أبورمانة

2016/7/12

رؤية لإعادة تأهيل الصناعة السورية

عناوين الورقة

أولاً- أثر الأزمة على الصناعة السورية

ثانياً- الوضع الراهن للصناعة السورية

ثالثاً - التعامل مع الظروف الراهنة

رابعاً - الاجراءات والتدابير الحكومية

خامساً- رؤية لإعادة تأهيل الصناعة السورية

المنطلقات:

المتطلبات:

الاجراءات:

1- المستوى الكلي: السياسات العامة

2- المستوى المتوسط : المؤسسات الداعمة

3- المستوى الجزئي : المؤسسات والشركات

أولاً- أثر الأزمة على الصناعة السورية

أدت الأزمة السورية التي دخلت عامها السادس إلى زيادة حجم الصعوبات والتحديات الكبيرة التي كانت تواجه الصناعة السورية أصلاً قبل عام 2011 بسبب النتائج السلبية لسياسة الانفتاح غير المدروس وتحرير التبادل التجاري التي تم اتباعها قبل نشوب الأزمة، وبشكل خاص منذ عام 2005، وما رافقها تطبيقها من تلاعب في شهادات منشأ البضائع المستوردة وتصنيفها وقيمتها الحقيقية وضعف التدقيق في مواصفاتها، الأمر الذي أدى إلى خروج وتوقف كلي أو جزئي للعديد من المنشآت الصناعية، وتراجع الاهتمام بالصناعة وانتقال العديد من الصناعيين إلى التجارة واستيراد المنتجات المشابهة لما ينتجونه من الصين وغيرها. وقد تجلّى ذلك بتراجع عدد المشاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة 2006-2010 حيث أشارت بيانات وزارة الصناعة إلى تراجع عدد المشاريع الصناعية المنفذة سنوياً من 2251 مشروعاً في عام 2006 إلى 1718 مشروعاً في عام 2007 وإلى 1658 مشروعاً في عام 2008 وإلى 1476 مشروعاً في عام 2009 وصولاً إلى 1408 في عام 2010 حيث بلغت نسبة التراجع بين 2006-2010 حوالي 38%. كما تم في عام 2009 إلغاء 3282 سجلاً وقراراً صناعياً.

بدأت منعكسات الأزمة على الصناعة بصعوبة وصول العمال ونقل الإنتاج الجاهز ومستلزماته من وإلى المعامل، ثم تصاعدت باستخدام السلاح وانتشار عمليات القتل والخطف والاعتقال والتهديد التي طالت عدداً من الصناعيين والفنيين والعمال، وقد ترافق ذلك مع فرض العقوبات العربية والدولية على سورية وإيقاف برامج التعاون مع العديد من الدول ما أضاف صعوبات جديدة أمام الصناعيين لجهة الإنتاج والتصدير والاستيراد والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات. وجاء إيقاف العمل باتفاقية الشراكة السورية التركية، وانفتاح سوق العراق وإيران في بداية الأزمة بمثابة متنفس جديد للصناعة السورية بسبب منح منتجاتها في هذين البلدين تسهيلات ومزايا خاصة في ذلك الوقت. إلا أن تصاعد أعمال العنف وانتشاره في مناطق عديدة في حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية كان نقطة تحول سلبية فاقت من أزمة الصناعة السورية فتمت سرقة مخازن المعامل من المواد الأولية والمنتجات الجاهزة وتفكيك الآلات ونهبها، كما تحولت أبنية العديد من المعامل العامة والخاصة لمقرات للجنود والمسلحين ما أدى إلى احتراق وتدمير العديد منها.

يمكن تلخيص أهم آثار الأزمة على الصناعة السورية حتى الآن بما يلي:

1. تضرر أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية نتيجة التدمير والتخريب والسرقة وصعوبة الوصول وتوقفها عن الإنتاج والتصدير، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتضررة التي تم احصاؤها حتى الآن 1548 منشأة منها 1100 منشأة في حلب قيمة أضرارها 437 مليار ليرة سورية، و346 منشأة في محافظة دمشق وريفها قيمة أضرارها نحو 60 مليار ليرة سورية و77 منشأة في حماة قيمة أضرارها 2,7 مليار ليرة سورية و25 منشأة في حمص قيمة أضرارها بحدود 3,1 مليار ليرة سورية وبذلك تكون القيمة الإجمالية للمنشآت الصناعية الخاصة التي تعرضت للتخريب وفق تقديرات غرف الصناعة في المحافظات المذكورة بحدود 503 مليار ليرة سورية. إلا أن الواقع يشير إلى أن أعداد المنشآت المتضررة أكبر مما هو معلن رسمياً فحسب أمين عام محافظة ريف دمشق بلغ عدد طلبات الأضرار المقدمة من الصناعيين لمحافظة ريف دمشق، حتى نهاية شهر أيار 2015 حوالي 800 طلب. وفي حلب صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة بأن هناك أربعة آلاف منشأة صناعية وحرفية فقط تعمل في حلب من أصل ما يزيد عن أربعين ألف منشأة كانت موجودة قبل الأزمة. من جانب آخر قدر حجم الأضرار المباشرة للمنشآت الصناعية في المدن الصناعية بحدود 7.1 مليار ليرة سورية منها 4,4 مليارات ليرة سورية في مدينة الشيخ نجار بحلب و2.6 مليار ليرة سورية في عدرا، و107 مليون سورية في حسياء الصناعية، أما أضرار دير الزور فهي غير متوفرة حتى تاريخه. وبخصوص الأضرار غير المباشرة للمدن الصناعية فقد قدرت وزارة الصناعة قيمتها بحوالي 2000 مليار ليرة،

وبذلك تكون القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة وغير المباشرة للمدن الصناعية باستثناء مدينة دير الزور الصناعية نحو 2007 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة للقطاع العام فتشير آخر إحصاءات وزارة الصناعة إلى أن عدد المنشآت العامة المتضررة بلغ 60 منشأة معظمها تعرض للتخريب بشكل كامل وتقع في محافظات ريف دمشق وحلب ودير الزور وحمص وحماة والرقّة حيث قدرت خسائرها المباشرة وغير المباشرة بنحو 500 مليار ليرة سورية في حين تتجاوز القيمة الاستبدالية للشركات المتضررة مبلغ 2600 مليار ليرة سورية حتى تاريخه منها 2031 مليار سورية القيمة الاستبدالية للشركات المدمرة و 271 مليار سورية اضرار غير مباشرة. وهذه أرقام أولية قابلة للزيادة وفق تطور الأوضاع وأسعار القطع الأجنبي للآلات ومستلزمات الانتاج والتكاليف الأخرى.

2. هجرة أعداد كبيرة من الصناعيين والفنيين الى البلدان المجاورة وغيرها (مصر، الاردن، تركيا...) ونقل معاملهم أو إقامة معامل جديدة في تلك البلدان، واستقدام معظم العمالة الفنية التي كانت موجودة لديهم للعمل في منشآتهم الجديدة خارج سورية. وكان رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية قد أكد سابقاً بأن نسبة 25% من الصناعيين الحلبيين الذين أغلقت منشآتهم قاموا بالسفر للبحث عن استثمار وتشغيل أموالهم، وأن 90% من هؤلاء أنفسهم ذهبوا الى مصر للبحث عن استثمارات فيها. ويقدر عدد رجال الأعمال السوريين بمصر بحوالي 30 ألف رجل أعمال، ويعتبر المستثمر السوري هو المستثمر الأول في مصر منذ عام 2013 وتضخ مصانع الألبسة السورية في السوق المصرية شهرياً ما لا يقل عن 10 ملايين قطعة ملابس. كما حاز المستثمرون السوريون على ثلث الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015. وحسب وكالة الأناضول التركية، ساهم السوريون خلال الفترة المذكورة في تأسيس 750 شركة من أصل 2395، تلاهم الألمان بـ 184، ثم الإيرانيون بـ 142. كما احتل المستثمرون السوريون المرتبة الأولى في قائمة الشركاء الأجانب بنسبة وصلت إلى 25.2%، حيث أسس 1131 سورياً في العام الماضي شركات جديدة بقيمة 32.8 مليون دولار. ولكن هذه الأرقام تبقى ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات الحقيقي الذي يتحدث عنه السوريون في تركيا والذي يقدر بحوالي 4.3 مليارات دولار. وقد تركزت استثمارات السوريين في تركيا في الصناعات النسيجية والغذائية والمطاعم وتجارة المفرق.

3. تضرر أعداد كبيرة من العاملين (قتل، أسر، إعاقة، فقدان عمل...) وحسب التقرير السنوي الصادر عن مديرية المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية وصل عدد العاملين المتضررين في المدن الصناعية: عدرا، والشيخ نجار، وحسياء، ودير الزور إلى 114627 عاملاً، منهم 41167 عاملاً متوقفاً عن العمل، وقد سبق أن أعلنت وزارة الصناعة أن عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط بلغ 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية. وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفنيين والعمال المهاجرين. انتقال العديد من المنشآت والمشاغل الصناعية من المناطق المشتعلة وبشكل خاص من حلب وريف دمشق إلى المناطق الحرة والمدن الصناعية في عدرا وحسبيا والى المحافظات والمناطق والأحياء الآمنة مع نقل ما أمكن من الآلات والمعدات أو إقامة مشاغل صغيرة حسب امكانيات الصناعي المتضرر، والعمل ضمن ظروف وامكانيات صعبة.

4. عدم توفر التمويل اللازم لدى الصناعيين لإعادة تأهيل وتشغيل ما يمكن من منشآتهم المتضررة أو المتوقفة بسبب وقف القروض ووضع شروط صعبة لإعادة جدولة الديون والبطء في صرف التعويضات عن الأضرار التي تم حصرها بأضرار المباني دون الآلات والتجهيزات وبسقف 10 مليون ليرة سورية، اضافة إلى عدم وضع القرار الخاص بالقروض التشغيلية موضع التطبيق حتى الآن. الأمر الذي أدى إلى حالة من التريث من قبل عدد من الصناعيين بخصوص إعادة تأهيل منشآتهم انتظاراً لما ستؤول إليه الأوضاع في سورية.

5. النقص الكبير في الكهرباء والمحروقات وارتفاع أسعارها إضافة إلى تدمير العديد من البنى التحتية من شبكات الماء والطرق وغيرها الأمر الذي أدى ويؤدي إلى صعوبة ارتفاع تكاليف النقل والانتاج سواء للمواد الأولية أو للمنتج الجاهز.

6. تراجع انتاج وتسويق العديد من المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية وكذلك الكميات المسلمة للجهات العامة المعنية بتسويق وتصنيع هذه المنتجات، حيث انخفضت كمية القطن المستلم رسمياً من قبل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان من 628 ألف طن عام 2010 إلى حوالي 11 ألف طن في عام 2015، ما أدى بالتالي إلى تراجع كميات القطن المحلج المنتج من 220 ألف طن عام 2010 إلى خمسة آلاف طن فقط في عام 2015. إضافة إلى تراجع انتاج بذور القطن المستخدمة في انتاج اللنت والزيت من 377 ألف طن عام 2010 إلى 8 آلاف طن في عام 2015. كما تراجع انتاج الشوندر السكري من 1,850 مليون طن عام 2011 إلى 28 ألف طن عام 2015 حيث تم تحويله إلى علف للماشية بسبب عدم اقتصادية تصنيعه. كما تراجع انتاج القمح المستلم من 3 مليون طن في عام 2010 إلى أقل من نصف مليون طن في عام 2015 على الرغم من لجوء الحكومة إلى التعاقد مع شركات خاصة لنقل القطن والقمح من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون إلى المناطق التي تسيطر عليها من أجل تأمين ما يمكن من هذه المنتجات إلى المحالج ومعامل الغزل والمطاحن. كما سجل انتاج الزيتون والفسق الحلبي والخضروات والحليب التي تشكل مدخلات للصناعات الغذائية انخفاضاً ملحوظاً بسبب قطع أعداد كبيرة من الأشجار وعدم العناية بها وصعوبة جني المحاصيل ونقلها وتسويقها وارتفاع تكاليف الأسمدة والبذار والمبيدات والعلف والأدوية البيطرية وتراجع أعداد الثروة الحيوانية.

7. سيطرة الجماعات المسلحة على معبر نصيب الحدودي مع الأردن وعدم تأمين معبر بديل نظامي له حتى الآن، إضافة إلى خروج المراكز الحدودية الأخرى مع العراق وتركيا عن سيطرة الحكومة وفتح بعضها مع العراق أحياناً بشكل محدود وبفترات متقطعة الأمر الذي أدى إلى صعوبات وتكاليف إضافية على الصناعة الوطنية سواء في مجال استيراد مستلزمات الانتاج الخارجية أو تصدير المنتجات الجاهزة بسبب اضطرار المستوردين والمصدرين إلى اللجوء للنقل الجوي والبحري لنقل انتاجهم ومستلزماته من وإلى البلدان الأخرى المستوردة والمصدرة ما أضاف اعباء مالية وزمنية على كلف هاتين العمليتين إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي فرضتها الأزمة فيما يتعلق بالمقاطعة والحصار وصعوبات التمويل والنقل والتأمين.

8. توقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر والحرفية التي كانت تزود السوق المحلية والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الأخرى ببعض الخدمات الانتاجية وتسريح أعداد كبيرة من العاملين فيها أو تخفيض أجورهم. وقد صرح رئيس الاتحاد العام للحرفيين أن ما يقارب 70% من المنشآت الحرفية تعرضت للتخريب والدمار خلال الأزمة الراهنة خاصة مع تواجد الحرفيين وانتشارهم في كافة محافظات القطر وكان حرق حلب الأكثر تضرراً.

9. خسارة حصة هامة في أسواق التصدير وكذلك من السوق المحلية لصالح الاستيراد والتهرب بسبب توقف أو نقص الانتاج المحلي وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وانتشار تزوير المنتجات والتلاعب بقيمة المنتجات الصناعية المستوردة نظامياً وحالات الفساد المعروفة فيما يتعلق بتصنيف وتخليص المستوردات و/أو قيمتها الفعلية. إضافة إلى ازدياد التهرب عبر الحدود والحوافز بين مختلف المناطق. حيث تشير الإحصاءات الرسمية التركية إلى أن الصادرات التركية إلى سورية ارتفعت من 497 مليون دولار في عام 2012 إلى 1.02 مليار دولار في عام 2013 وتصل إلى 1.8 مليار دولار في عام 2014 وهو المستوى المقارب لحجم الصادرات الذي كان في ذروة التعاون مع تركيا في عام 2010 والذي بلغ 1.84 مليار دولار. ونظراً لأن استهلاك المناطق الحدودية الشمالية التبخارج سيطرة الدولة لا يمكن أن يعادل ما كانت تستورده

سورية بكاملها طيلة عام 2010 من تركيا، فإن هذه المستوردات على الأغلب عبرت الحدود والحواجز ووجدت طريقها إلى كافة الأسواق الداخلية ونافست الصناعة السورية الجريحة في عقر دارها.

10. تراجع أو/و توقف العمل في المنشآت الصناعية العامة والعديد من المنشآت الخاصة التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز، حيث بلغ عدد المنشآت المتوقفة عن الإنتاج في المدن الصناعية الأربع 803 منشأة منها 729 منشأة في الشيخ نجار بحلب و69 منشأة في حسيما والبقية في عدرا ودير الزور. كما تراجع الانفاق الاستثماري الفعلي في شركات القطاع العام الصناعي من 5.7 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 2.1 مليار ليرة سورية في عام 2015، وبلغ الانفاق الفعلي لغاية الربع الأول من عام 2016 نحو 250 مليون ليرة سورية فقط مع أخذ فرق الأسعار الكبير بين الفترتين بعين الاعتبار.

11. صعوبة تسديد التزامات وديون الصناعيين للمصارف العامة والخاصة بسبب أوضاع منشآتهم وضعف قدرتهم على تسديد دفعة حسن النية لإعادة جدولة الديون بسبب ارتفاعها. حيث بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي نحو 10 آلاف قرض. وحسب مدير عام المصرف الصناعي بتاريخ 2015/8/4 فإن ديون الفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية من المصرف والتي هي قيد التسوية والملاحقة القضائية وصلت إلى 20.716 مليار ليرة سورية، وأن المصرف اتخذ الإجراءات القضائية وقام بتحريك دعاوى أمام القضاء بحق المتعاملين المتعثرين والممتنعين عن تسوية ديونهم وتم منعهم من السفر بموجب الإجراءات القانونية لقانون إحداث المحاكم المصرفية.

12. توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات والجهات الدولية المانحة وتجميد العمل ببرنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي ينفذ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وعدم عودة الخبراء الأجانب من الصين والهند وغيرها.. الذين كانوا يتولون تنفيذ وتركيب خطوط الانتاج الجديدة المتعاقد على اقامتها أو تطويرها في عدد من المنشآت الصناعية العامة (الزجاج، الحديد، الإطارات) وكذلك أحد المعامل الخاصة الكبيرة للاسمنت.

13. التراجع الكبير في اداء القطاع العام الصناعي حيث تشير نتائج أعماله إلى تراجع واضح في كافة مؤشرات الاستثمارية والانتاجية والتجارية والعمالية.

i. **الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي:** على رغم الارتفاع الكبير في أسعار منتجاته، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام الصناعي في عام 2015 نحو 52 مليار ليرة سورية متراجعاً من حوالي 61 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 59 مليار في عام 2011، وإلى حوالي 51 مليار في عام 2012، و41 مليار في عام 2013 وإلى 45 مليار في عام 2014.

ii. **المبيعات:** بلغت مبيعاته خلال عام 2015 نحو 108 مليار ليرة سورية بسبب رفع أسعار منتجاته حيث كانت في عام 2014 نحو 82 مليار ليرة سورية متراجعة من حوالي 136 مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى حوالي 127 مليار ليرة سورية في عام 2011، وإلى 102 مليار ليرة سورية في عام 2012، و111 مليار ليرة سورية في عام 2013. من جانب أخراستطاعت بعض شركات القطاع العام تحقيق مبيعات وأرباح هامة في عام 2015 مثل المؤسسة العامة للتبغ وشركة كابلات دمشق وشركة المياه.

iii. **بلغت صادرات القطاع العام الصناعي في عام 2015 نحو 562 ألف دولار فقط بعد أن وصلت في عام 2010 إلى 422 مليون دولار.** تجدر الإشارة إلى أن صادرات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تراجعت خلال فترة الأزمة من 194.8 مليون دولار في عام 2010 إلى 135 ألف دولار فقط في عام 2015. كما تراجعت صادرات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من 15 مليون دولار في عام 2010 إلى 47 ألف دولار فقط في عام 2015. كذلك تراجعت صادرات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية من 12.6 مليون دولار في عام 2010 إلى 2.5 مليون دولار في عام 2011 وإلى 65 ألف دولار في عام 2012 وصفر في عام 2013 لتعاود الارتفاع إلى 31.8 مليون دولار في عام 2014 بسبب تصدير الاسمدة، ثم لتتخفف إلى 380 ألف دولار في عام 2015. أما

المؤسسة العامة للسكر فقد ارتفعت صادراتها من 359 ألف دولار في عام 2010 الى 1.2 مليون دولار في عام 2011 ثم انخفضت إلى 38 ألف دولار في عام 2012 لتتوقف طيلة السنوات اللاحقة. أما المؤسسة العامة للصناعات الهندسية فقد تراجعت صادراتها من نحو 15.6 مليون دولار في عام 2010 الى 483 ألف دولار في عام 2011 لتتوقف كلياً خلال السنوات اللاحقة، لم تصدر المؤسسة العامة للاسمنت تصدراً شيئاً بعد عام 2010 حيث كانت صادراتها الأولى في ذلك العام 708 ألف دولار. كما انخفضت صادرات المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان من من نحو 192 مليون دولار في عام 2010 إلى 37.8 مليون دولار في عام 2011 وإلى 2 مليون دولار في عام 2012 لتتوقف صادراتها كلياً بعد ذلك. كما تراجعت صادرات المؤسسة العامة للتبغ من 3.3 مليون دولار في عام 2010 إلى نحو مليون دولار في عام 2011 و194 ألف دولار في عام 2012 و 27 ألف دولار في عام 2013 لترتفع إلى 36 مليون دولار في عام 2014 ثم لتتوقف في عام 2015.

.iv. **الاستثمار:** بلغت الاستثمارات المنفذة فعلياً عام 2015 في مؤسسات القطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة نحو 2.1 مليار ليرة سورية بنسبة تنفيذ 86% من الاعتمادات المرصدة البالغة 2.480 مليار ليرة سورية وكانت قد وصلت استثماراته الفعلية المنفذة في عام 2010 الى نحو 5.7 مليار ليرة سورية لتتخفض إلى 2.9 مليار ليرة سورية في عام 2011 و756 مليون ليرة سورية في عام 2012 و463 مليون ليرة سورية في عام 2013 لترتفع إلى 1.7 مليار ليرة سورية في عام 2014 بسبب إعادة تأهيل بعض معامل المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.

.v. **قوة العمل:** تراجع عدد المشتغلين فيه من 72358 عاملاً في عام 2010 إلى 49766 عاملاً في عام 2015. وتشير بيانات وزارة الصناعة إلى أن عدد العمال المتسربين بلغ في عام 2016 نحو 26575 عاملاً (نقل، بحكم المستقبل، انتهاء عقود، صرف من الخدمة، كف يد).

.vi. **التعليم:** تجدر الإشارة إلى الواقع المتردي للمستوى التعليمي لليد العاملة في القطاع العام الصناعي والتي تتوزع بين 63% من حملة الاعدادية وما دون و28% من حملة الثانوية والمعاهد متوسطة و9% فقط من حملة الشهادات الجامعية. حيث يشير هذا الواقع إلى الوضع التكنولوجي المتردي للصناعة السورية واعتمادها بشكل أساسي على العمل اليدوي ومستوى تعليمي متدن الأمر الذي لا يحقق قيمة مضافة كبيرة من خلال مهارة اليد العاملة ومستوى تعليمها وتدريبها وتكنولوجيا الصناعات التي تعمل فيها ما يتطلب إعطاء الأهمية المناسبة لتحسين التركيب التعليمي للعاملين فيها. ويبين الجدول التالي أهم منتجات القطاع العام الصناعي خلال الفترة 2011-2015.

أهم منتجات القطاع العام الصناعي خلال الفترة 2011- 2015

اسم المنتج	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
غزول قطنية	طن	112,415	94,765	60,349	11,545	4,059	4,162
أقمشة قطنية خامية	الف متر	91,501	75,254	62,541	21,957	10,790	6,119
البسة داخلية	الف دزينة	372	347	203	130	101	130
ألبسة جاهزة	ألف قطعة	1,160	786	484	195	151	350
زيت نباتي + نصف مكرر	طن	29,135	18,290	17,411	862	322	1,313
حليب معقم	الف لتر	3,699	3,546	1,330	288	65	75
عرق	الف لتر	2,617	31,132	2,040	1,494	687	1,214
مياه معدنية	الف لتر	184,673	164,593	136,071	102,405	124,201	107,674
سماد كالنترو	طن	125,550	92,015	51,080	16	7,233	11,415
سماد اليوريا	طن	258,315	250,020	131,755	39,505	6,465	40,025
سوبر فوسفات	طن	150,050	175,600	71,300	37,750	81,900	47,200
قضبان حديدية	طن	50,681	4,221	-	-	-	-
تلفزيونات	عدد	29,880	16,486	4,492	571	1,516	370
كابلات مختلفة	طن	18,840	16,180	9,632	4,618	5,410	6,296
سكر ابيض من الشمندر	طن	109,422	97,827	5,485	6,198	37,928	9,874
سكر ابيض من الشمندر	طن	78,880	134,680	52,640	-	3,645	-
خميرة	طن	33,716	33,793	27,352	10,075	6,286	5,138
اسمنت	الف طن	4,851	5,732	3,912	1,935	2,178	1,793
سجائر	طن	12,602	13,392	9,742	5,650	5,656	5,684
قطن محلوج	الف طن	220	149	218	21	5	4

المصدر: تقارير وزارة الصناعة السنوية

ثانياً - الوضع الراهن للصناعة السورية

تتوزع المنشآت الصناعية السورية بسبب الأزمة اليوم على أربع فئات:

الفئة الأولى: المنشآت الموجودة في المدن والمناطق الآمنة نسبياً والمستمرة بالعمل جزئياً وهي وإن لم يطلها الدمار والتخريب والتوقف الدائم، إلا أنها تأثرت بنتائج الحصار والمقاطعة وصعوبة نقل العمال والانتاج وتأمين ونقل المواد الأولية المحلية والخارجية وتوفير مصادر الطاقة وارتفاع أسعارها ودفع الأتاوات... وهذه المنشآت قليلة العدد نسبياً مقارنة بالفئات الأخرى.

الفئة الثانية: المنشآت التي بقي أصحابها في البلاد واستطاعوا نقل جزء أو كل منشآتهم بشكل نظامي أو غير نظامي إلى المدن والمناطق والأحياء الآمنة وإن اضطروا إلى تجزئتها وتوزيعها في أكثر من مكان، وتعاني هذه المنشآت من نفس الصعوبات التي تعاني منها الفئة الأولى إضافة إلى صعوبات الترخيص وتوفير المحروقات.

الفئة الثالثة: تضم المنشآت التي تم تدميرها كلياً أو جزئياً أو يصعب الوصول إليها وإعادة تأهيلها حالياً بسبب تواجدها في مناطق مشتعلة وغير آمنة، أو بسبب عدم توفر القدرة المالية لدى أصحابها لإعادة تأهيلها وتشغيلها أو نقلها. وأصحاب هذه المنشآت في وضع الانتظار لما ستنمخض عنه الظروف الحالية ولما ستخذه الحكومة من إجراءات بخصوص تعويضهم ومعالجة أوضاعهم.

الفئة الرابعة: المنشآت التي نقلت منذ بداية الأزمة كلياً أو جزئياً إلى خارج سورية كمصر والأردن وتركيا وغيرها.... هناك قسم من اصحاب هذه المنشآت اضطر للانتقال بشكل مؤقت الى تلك البلدان لتنفيذ التزاماته تجاه المستوردين ريثما تهدأ الأمور في سورية، والقسم الآخر، خاصة من اسس معامل جديدة، يرى الاستمرار بالعمل في البلدين حتى بعد تحسن واستقرار الأوضاع في سورية، في حين اتخذ القسم الآخر الاجراءات اللازمة للبقاء في البلدان التي انتقل اليها.

وقد بات معروفاً أن ظروف العمل في البلدان التي انتقل اليها الصناعيون السوريون ليست سهلة، فهناك شكاوى عديدة تم التصريح بها من قبلهم حول المشاكل والمضايقات التي تواجههم في تلك البلدان وبشكل خاص في مصر والأردن. وهناك امكانية لعودة جزء من هؤلاء الصناعيين إلى بلدهم، لكن نجاح واتساع هذه العملية مرتبط بشكل أساسي بتطور الأوضاع في سورية من ناحية وبالاجراءات الحكومية لتشجيع وتسهيل عودة هؤلاء الصناعيين من ناحية أخرى.

ثالثاً. التعامل مع الظروف الراهنة

مع استمرار الأزمة والتوقعات بعدم انتهائها في وقت قريب، تابع عدد من الصناعيين السوريين عملية التعامل والتأقلم مع هذا الواقع قدر الإمكان. فبدأوا بإعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم بامكانياتهم الذاتية في المدن الصناعية (عدرا، حسياء، الشيخ نجار) وبعض المناطق الصناعية في ريف دمشق وحلب وحماه. وقد ترافق ذلك مع اتخاذ عدد من الخطوات والاجراءات العملية سواء من قبل الجهات الحكومية المعنية أو من قبل منظمات القطاع الخاص الصناعية والتجارية من أجل معالجة ما يمكن من آثار هذه الأزمة أو التخفيف منها. حيث يمكن رصد ذلك من خلال ما يلي:

1. إعادة تأهيل وتشغيل عدد من المنشآت الصناعية وبشكل خاص المنشآت التي لم تكن أضرارها كبيرة وبالتالي لا تتطلب من أصحابها نفقات عالية لتأهيلها ويمكن عودتها للإنتاج بكلفة قليلة وفي وقت قصير نسبياً، إضافة إلى استمرار الانتاج في المنشآت الصناعية التي توزعت في المدن والأحياء الآمنة. وقد ساهمت استعادة القوات النظامية المدينة الصناعية في الشيخ نجار ومحيط مدينة عدرا الصناعية وعدد من المناطق الصناعية الأخرى في ريف دمشق وحلب وحمص وحماه في عودة قسم من المنشآت الصناعية في هذه المدن والمناطق للتأهيل والإنتاج. وحسب مدير المدن الصناعية في وزارة الادارة المحلية بلغ عدد المنشآت الصناعية قيد الإنتاج الفعلي في المدن الصناعية الرئيسية الثلاث في الشيخ نجار وعدرا وحسياء 1800 منشأة صناعية عام 2015 في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية قيد البناء 2614 منشأة، مشيراً إلى أن المدن الصناعية حققت 80 ألف فرصة عمل خلال العام 2015.

وفي حلب بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي عادت إلى العمل والإنتاج لغاية شهر تموز 2015، حسب مدير الصناعة بحلب، 2065 منشأة في مختلف التجمعات والمنشآت الصناعية بالإضافة إلى مئات الورش الحرفية التي تتابع عملها في مختلف المناطق الآمنة. حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في مدينة الشيخ نجار الصناعية 170 منشأة منها 84 منشأة تم تزويدها بالتيار الكهربائي. كما عادت 480 منشأة صناعية للعمل في منطقة العرقوب الصناعية من أصل 1540 منشأة مسجلة في تلك المنطقة. وفي منطقة الراموسة وصل عدد المنشآت الحرفية والصناعية العاملة حالياً فيها إلى 370 من أصل المنشآت المسجلة والبالغة 1370. وفي تجمع جبرين الصناعي بلغ عدد المنشآت التي عادت إلى العمل 30 منشأة من أصل 34.

كما أعلن مدير صناعة حمص أن 200 منشأة صناعية عادت في عام 2015 للإنتاج ليصل عدد المنشآت قيد الاستثمار الفعلي بالمحافظة إلى 1500 منشأة من إجمالي عدد المنشآت بالمحافظة البالغ

2300 منشأة كانت قائمة قبل الأزمة الراهنة. أما في المدينة الصناعية في حسياء، وحسب مديرها العام، فقد تم خلال النصف الأول من 2015 تخصيص 73 مستثمراً بمقاسم بحجم استثمارات يبلغ 3.7 مليار ليرة

كما تابعت الجهات الحكومية المعنية إقامة عدد من المناطق الصناعية الجديدة. ففي محافظة اللاذقية تمت الموافقة على إحداث منطقة صناعية وحرفية بمساحة /225/ دونماً ضمن منطقة القرامة وعمرتي وكذلك منطقة صناعية وحرفية بمساحة /350/ دونماً ضمن منطقة الكركيت وتم وضع حجر الأساس لها في شهر تشرين الثاني 2015 بكلفة إجمالية قدرها 1 مليار ليرة سورية.

وفي محافظة السويداء تم فتح باب الاكتتاب على 409 مقسماً صناعياً في منطقة أم الزيتون الصناعية والحرفية الأولى بالمحافظة وبمساحة 17 هكتاراً. كما تم إنجاز المخطط التنظيمي والتفصيلي لكامل مساحة المنطقة الثانية المجاورة لها والتي تبلغ مساحتها 750 هكتاراً، والمباشرة كمرحلة أولى بـ 68 هكتاراً وتم تخصيص 200 مكتب، حيث أحدثت هذه المنطقة لاستقطاب المستثمرين من المنطقة الجنوبية بالكامل كون موقعها الجغرافي قريب من محافظة ريف دمشق.

وفي المنطقة الحرة بدمشق، وحسب مدير الفرع، فقد تم انتقال 13 منشأة صناعية وحرفية متنوع نشاطاتها بين الصناعات النسيجية والصناعات الأخرى كالبلستيك والإسفننج والاجبان.

2. تشمل وترخيص وتنفيذ مشاريع صناعية جديدة في عدد من المدن السورية الآمنة. حيث أشار التقرير الصادر عن هيئة الاستثمار السورية لعام 2015 الى أن عدد المشاريع المنفذة خلال العام 2015 بلغ 6 مشاريع بتكلفة استثمارية إجمالية 4.271 مليار ليرة سورية، وتشغل 289 عامل منها مشروعان صناعيان لإنتاج الحليب في السويداء ومشروع صناعي لإنتاج حديد البناء العادي والمحلزن في ريف دمشق. كما بلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ 22 مشروعاً بتكلفة استثمارية مقدارها 2.788 مليار ليرة سورية وطاقة تشغيلية لـ 1423 عاملاً، مقسمة ما بين القطاع الصناعي 18 مشروعاً والقطاع الزراعي 4 مشاريع. أما عدد المشاريع المشملة خلال العام فقد بلغ 47 مشروعاً موزعة على سبعة محافظات، بتكلفة استثمارية إجمالية مقدارها 10.173 مليار ليرة سورية وتشغل 3185 عاملاً، حيث كانت حصة قطاع الصناعة هي الأكبر (27 مشروعاً) وحازت محافظة السويداء على الحصة الأكبر من عدد هذه المشاريع.

وحسب تقارير وزارة الصناعة بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المنفذة خلال الفترة 2011-2015 نحو 3046 مشروعاً منها 55 مشروعاً حسب قانون الاستثمار و1609 مشروعاً وفق القانون رقم 21 و1321 منشأة حرفية كما هو موضح في الجدول التالي:

المشاريع الصناعية الخاصة المنفذة خلال الفترة 2011-2015

المجموع	2015	2014	2013	2012	2011	تصنيف المنشأة
55	2	3	3	17	30	قانون الاستثمار
1609	316	224	106	389	574	القانون 21
1382	252	248	168	261	453	حرفيين
3046	570	475	277	667	1057	المجموع

المصدر : تقارير وزارة الصناعة

في حين بلغ عدد المشاريع المرخصة خلال نفس الفترة 4566 مشروعاً منها 125 مشروعاً وفق قانون الاستثمار والباقي البالغ 4441 مشروعاً وفق القانون رقم 21. وقد استأثرت المحافظات الآمنة بالنصيب

الأكبر من المشاريع المنفذة والمرخصة. ويوضح الجدول التالي تطور عدد المشاريع الصناعية الخاصة المرخصة خلال الفترة 2011-2015

المشاريع الصناعية الخاصة المرخصة خلال الفترة 2011-2015

تصنيف المنشأة	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
قانون الاستثمار	53	15	10	27	20	125
القانون 21	1,295	621	610	923	992	4,441
المجموع	1,348	636	620	950	1,012	4,566

المصدر : تقارير وزارة الصناعة

3. إعادة تشغيل 22 شركة من شركات القطاع العام الصناعي المتضررة جزئياً (التي تراوحت أضرارها ما بين 45% -60%) سواء بمقراتها الأصلية أو في مقرات مؤقتة جديدة. إضافة لذلك تم انجاز دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع الصناعية الجديدة منها مجمع للأسمدة الفوسفاتية في منطقة خنيفيس ومعامل للسيرومات والأدوية والخميرة وتكرير السكر والعصائر. وقد تم ادراج مشروع السيرومات وخط الشراب الجاف ضمن الخط الائتماني الإيراني. كما تم تشغيل عدد من الشركات العامة لصالح القطاع الخاص وهي شركة الخيوط القطنية باللاذقية وشركة غزل جبلة وشركة الساحل للغزل باللاذقية وشركة الخيوط القطنية وشركة الأصواف والسجاد بحماه وشركة الوليد للغزل بحمص ومعامل الزيوت في حمص وحماه وحقت إيرادات بلغت -حسب وزارة الصناعة- 4.6 مليار ليرة سورية. ويجري حالياً تقييم هذه التجربة في ضوء نتائجها والخلافات التي حصلت مع القطاع الخاص الذي تعاقد على هذه العملية. كما تمت الاستعانة بشركات خاصة لنقل بعض كميات القطن من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة إلى المحالج والمعامل العامة في المناطق التي تسيطر عليها الدولة.
4. معاودة التصدير الى بعض البلدان العربية وعدد من البلدان الأخرى مثل ايران وروسيا واقامة المعارض المتنوعة والمتخصصة داخل وخارج سورية، إضافة إلى المشاركة في عدد من المعارض الخارجية المتخصصة. وقد أشارت إحصاءات التجارة الخارجية إلى ارتفاع الصادرات السورية من السلع الاستهلاكية في عام 2015 مشكلة نسبة 36% من الصادرات الإجمالية وبمعدل نمو بلغ 28,6% عن عام 2014. كما أشارت هذه الإحصائيات إلى ارتفاع صادرات المواد المصنعة في عام 2015 بنسبة وصلت إلى 20%، نتيجة عودة عدد من المصانع للعمل وإعادة دوران عجلة الإنتاج مع بداية العام، وانخفاض نسبة صادرات المواد الوسيطة إلى 63,5%. بالمقابل تراجعت الصادرات السورية من المواد الخام بنسبة 17,8%، وارتفعت صادرات المواد نصف المصنعة بنسبة 15,8% عن العام السابق. أما الصادرات من الأصول الثابتة فهي شبه معدومة ولا تتجاوز 0,5% وتتباين تصريحات وآراء المسؤولين المعنيين في القطاع العام والخاص حول حجم وقيمة الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص. فحسب بيانات المديرية العامة للجمارك صدرت سورية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015 ما قيمته 77 مليار ليرة، وقد أثار إعلان هذه الأرقام اعتراضات من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد المصدرين حول دقة هذا الرقم الذي اعتبر أقل بكثير من الواقع. من جانب آخر بلغت قيمة الصادرات الصناعية التي تم تصديقها من قبل غرفة صناعة دمشق وريفها خلال عام 2015 نحو 95.7 مليار ليرة سورية موزعة على 18.7 مليار صادرات نسيجية و3.6 مليار ليرة سورية صادرات كيميائية وحوالي مليار ليرة سورية صادرات غذائية وبحدود نصف مليار ليرة سورية صادرات هندسية ونحو 72.8 مليار ليرة سورية صادرات مختلطة. وقد سبق أن أعلنت غرفة صناعة دمشق وريفها في تقريرها لاجتماع هيئتها العامة السنوي أن صناعيي غرفة صناعة دمشق وريفها قد صدروا خلال عام 2014 من منتجات مصانعهم ما قيمته أكثر من 104 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة لصادرات القطاع العام الصناعي وكما سبق ذكره فقد استمرت خلال عام 2015 بالتراجع حيث بلغت 562 ألف دولار فقط 135 كما سبق ذكره.. وكانت صادرات القطاع العام الصناعي قد بلغت في عام 2010 نحو 422 مليون دولار منها نحو 195 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية و192 مليون دولار صادرات مؤسسة حلبج وتسويق الأقطان و15 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية و12.6 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية و3.2 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للتبغ.

أخيراً يمكن القول أنه في ظل عدم اعلان المكتب المركزي للإحصاء والمديرية العامة للجمارك الاحصاءات الرسمية التفصيلية بخصوص التصدير، وفي ظل عدم السيطرة الحكومية على معظم المنافذ الحدودية، وتباين الأرقام المعلنة من بعض الجهات العامة والخاصة حول حجم وقيمة الصادرات الصناعية خلال فترة الأزمة تواسس تسعيرها، فإنه لا بد من إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الفعلي من قبل كافة الجهات العامة والخاصة المعنية لبيان حجم الصادرات الصناعية الفعلي او تقديرها حسب الممكن.

رابعاً- الاجراءات والتدابير الحكومية

اتخذت الجهات الحكومية المعنية خلال فترة الأزمة مجموعة من الاجراءات والتدابير ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، اضافة إلى صدور عدد من التشريعات في اطار العمل على معالجة عدد من المشاكل التي يواجهها الصناعيون في عملية إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم من أهمها:

1. تعديل مطارح ونسب رسم الانفاق الاستهلاكي على المواد والخدمات بما ينسجم مع التعرفة الجمركية الجديدة بحيث تعفى الشريحة الجمركية التي تخضع لرسم 1% (مواد أولية) من رسم الانفاق الاستهلاكي.
2. تشكيل لجنة لحماية الإنتاج الوطني ودعم المنتج المحلي الصناعي والزراعي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للتحقق من مطابقة السلعة موضوع الدراسة لصدق المنشأ أو عدم الإغراق أو المواصفة الوطنية وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية.
3. إلغاء القرار الخاص بتشميل البضائع والسلع العربية المنشأ المشمولة بأحكام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حصراً والواردة إلى سورية من غير بلد المنشأ بميزات الاستيراد من بلد المنشأ المنصوص عليها بأحكام الاتفاقية.
4. تمديد العمل بالبلاغ الخاص بالضوابط والتعليمات الناظمة لترخيص المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام المرسوم رقم 2680 لعام 1977 والجداول الملحقة به مع تسوية أوضاع القائم منها قبل صدور هذا البلاغ لمدة ستة أشهر فقط من تاريخ انتهائها في 12 / 4 / 2015 ولغاية 12 / 10 / 2015.
5. فرض رسم بنسبة 30% من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ أو المصدر التركي والمستوردة إلى الجمهورية العربية السورية لمصلحة دعم إعمار القرى النامية بموجب المرسوم رقم 18 لعام 2015.
6. إعفاء الصناعيين من تصديق الفواتير الخاصة بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الصناعي المستوردة.
7. السماح للصناعيين بنقل منشآتهم من المناطق الساخنة إلى المناطق الحرة والذين لم يتمكنوا من نقل آلاتهم المسجلة بالسجل الصناعي بسبب سرقتها أو تخريبها باستبدالها بأخرى جديدة أو مستعملة من الأسواق المحلية أو مستوردة.
8. سماح وزارة الاقتصاد والتجارة بالعودة لتصدير الآلات والتجهيزات والمعدات وخطوط الإنتاج المصنعة محلياً واستثنائها من أحكام المنع، على أن يتم تصديق الفواتير وشهادات المنشأ للمعدات والآلات والتجهيزات المصنعة محلياً من غرف الصناعة السورية حصراً. الجدير بالذكر أن قرار السماح كان معمولاً به من قبل وتم توقيفه لمنع نقل المنشآت الصناعية لخارج سورية.

9. إصدار المرسوم 37 الذي أضاف 3 بألف من قيمة جميع المستوردات تخصص لإعادة تأهيل وحماية المدن والمناطق الصناعية، ما ساهم في التعاقد مع شركات أمنية خاصة لحماية المنشآت الصناعية وإعادة تأهيل بعض ما هو متضرر منها، إلا أن الصناعيين في حلب ما زالوا يشكون من سوء الأوضاع الأمنية في المدينة الصناعية بالشيخ نجار.

10. السماح للصناعيين باستيراد مولدات الكهرباء المستعملة لزوم منشآتهم حصراً

11. افتتاح قرية الصادرات والواردات الروسية السورية باللاذقية في قرية "خربة الجوزية" على طريق عام اللاذقية - كسب بهدف دعم المشاريع ذات الأولوية في مجال التعاون الروسي السوري الاقتصادي وتطوير التجارة بين البلدين.

12. تنظيم توقيت تقنين الطاقة الكهربائية في عدد محدود من المناطق الصناعية بشكل لا يؤثر كثيراً على العملية الإنتاجية.

13. إعفاء المصدرين مؤخراً من إعادة قطع التصدير حتى بداية شهر أيلول.

14. أحداث الهيئة العامة لتطوير الانتاج المحلي ودعم الصادرات وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تجدد الإشارة إلى أن مجلس الوزراء سبق أن أقر في عام 2014 مجموعة من مشاريع المراسيم التي تتعلق بإحداث المركز الفني للنسيج بحلب، والمجلس الأعلى للصناعة، وقانون التأمينات الاجتماعية إلا أنها لم تصدر حتى الآن.

في المقابل أثارت بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة ردود فعل سلبية من قبل الصناعيين في حينه وذلك فيما يتعلق برفع أسعار المحروقات والكهرباء أو فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الجاهزة وفرض رسم الانفاق الاستهلاكي على عدد من الصناعات المحلية. كما دارت نقاشات واسعة بين القطاع الخاص الصناعي والتجاري مع الجهات الحكومية المعنية (المالية، الاقتصاد، الصناعة، التجارة الداخلية، البنك المركزي، الجمارك...) حول الأسعار التأثيرية للصادرات والواردات واجازات الاستيراد وتعهدات إعادة قطع التصدير وغيرها... مما عكس تبايناً واضحاً في المصالح والآراء والمواقف التي ما تزال مستمرة حتى الآن والتي لا بد أن تراعى في معالجتها أساساً وبالدرجة الأولى مصلحة الاقتصاد الوطني حاضراً ومستقبلاً وتوفيق المصالح العامة المشتركة لغالبية الصناعيين والتجار. ويرى العديد من الخبراء والصناعيين أنعدداً غير قليل من الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الجهات الحكومية المعنية منذ بداية الأزمة وحتى الآن فيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية اتسمت بالتأخر والبطء واعتماد أسلوب العمل يوم بيوم في معالجة المشاكل، إضافة إلى الارتجال والتسرع في عدد من القرارات دون اجراء الدراسات المعمقة لها أو/ مشاركة الصناعيين ومنظماتهم في هذه القرارات التي لم تتجاوز في كثير من الأحيان مرحلة سماع الرأي دون الأخذ به وذلك بالنسبة للعديد من القضايا الحساسة مثل التمويل والتعويض على الآلات المتضررة وتوفير الطاقة الكهربائية والمازوت واجازات الاستيراد ومنح القطع الأجنبي وتعهد إعادة القطع والرسوم الجمركية وقانون الانفاق الاستهلاكي وتسعير الصادرات والواردات والإعفاء من بعض الديون وتأجيل بعضها... الأمر الذي أعاق وما يزال يعيق قيام معظم الصناعيين السوريين وترددتهم بإعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم أو/ متابعة عملهم بهذا الاتجاه بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع العامة وما ستتخذه الجهات الحكومية المعنية من قرارات جديدة في معالجة المشاكل التي يواجهونها والاستجابة لمطالبهم.

خامساً- إعادة تأهيل الصناعة السورية

ترتبط عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية بشكل خاص وعملية إعادة البناء والإعمار بشكل عام بعودة الأمن والأمان الى سورية، والانتقال إلى نظام تعددي ديمقراطي يحافظ على وحدة البلاد، ويضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمتوازنة لكافة المواطنين والمناطق في سورية. ولكن هذا لايعني في الواقع الانتظار لحين تحقق هذا الهدف بل العمل من أجله منذ الآن من خلال:

- توفير المستلزمات الضرورية لتمكين المنشآت الصناعية القائمة على متابعة نشاطها الانتاجي من ناحية ولتخفيف حجم العمل المطلوب في مرحلة ما بعد الأزمة من ناحية أخرى، من خلال تمكين أكبر عدد ممكن من المعامل من معاودة الانتاج ولو جزئياً من أجل تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الضرورية واستيعاب ما يمكن من العمال العاطلين عن العمل لإعادة عجلة الانتاج الى العمل وتحريك الأسواق الداخلية وعملية التصدير وتشجيع عودة الصناعيين السوريين إلى بلدهم. وهذا يتطلب توفير الشروط والتسهيلات اللازمة لذلك في كافة المجالات وعلى جميع المستويات وبشكل مؤقت ريثما تستقر الظروف (اصلاح البنى التحتية، توفير المحروقات، تنظيم تقنين الكهرباء، الاسراع في تسديد التعويضات، توفير التمويل التشغيلي، تسهيلات فتح الاعتمادات، تقديم الدعم الفني، توفير المواقع البديلة، وقف استيراد السلع المشابهة للمنتجات المحلية والتي تكفي حاجة السوق الداخلية...)
- التحضير المسبق والمدرّوس لما يجب القيام به عند زوال هذه الأزمة. مع التركيز على أولوية الصناعات المرتبطة بإعادة الإعمار: (الاسمنت، الحديد، الكابلات، الألمنيوم، الزجاج، البلاط والسيراميك، الدهان...) والصناعات الغذائية والدوائية التي تلبى الاحتياجات الأساسية للمواطنين (السكر، الزيوت، الألبان، الأدوية...). والصناعات التي تلبى احتياجات القطاع الزراعي (الأسمدة، الأعلاف، الأدوية البيطرية، المبيدات، الجرارات...) والصناعات التي تستوعب الانتاج الزراعي والحيواني المحلي ومدخلات الانتاج المحلية الأخرى (الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية...).

منطلقات عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية

من الضروري أن تنطلق عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية مما يلي:

1. تشكيل فريق وطني مختص من الجهات المعنية العامة والخاصة بمشاركة فعلية من الخبراء المختصين والصناعيين والجمعيات الأهلية المختصة لبلورة الرؤية الشاملة لإعادة تأهيل الصناعة السورية بشكل يكمل ويتكامل مع الرؤية الوطنية لعملية إعادة تأهيل الاقتصاد السوري وإعادة بناء سورية من كافة الجوانب وعلى كافة المستويات بما يمكن الصناعة السورية من تحويل أزمتهما الحالية إلى فرصة للنهوض.
2. مراجعة الدراسات السابقة التي تمت لتطوير القطاع الصناعي واعتماد وتحديث المناسب منها للاستفادة منه في عملية إعادة التأهيل.
3. تفعيل برنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي تنفذه وزارة الصناعة بالتعاون مع منظمة اليونيدو وإعادة النظر بمكوناته في ضوء الظروف والأولويات الحالية بحيث تشمل مشاركة الخبراء الوطنيين في اجراء دراسات تشخيصية للقطاع الصناعي وأنشطته الفرعية، وإعداد خطط إعادة تأهيله وتشغيله، والمساعدة في اقامة وتشغيل المؤسسات الداعمة الضرورية الجديدة وتأهيل القائم منها حالياً، واقتراح مشاريع التعاون اللازمة لإعادة تأهيل الصناعة السورية والعمل على تنفيذها بالتعاون مع المنظمات المختصة والجهات المانحة، والسعي لتأمين ما يمكن من مصادر تمويل خارجية لعملية إعادة تأهيل القطاع الصناعي.

متطلبات عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية

تتطلب عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية العمل بشكل متكامل ومتناسق على ثلاثة مستويات :

1. المستوى الكلي: السياسات العامة الكلية
2. المستوى المتوسط : المؤسسات الداعمة
3. المستوى الجزئي: المؤسسات والشركات

المستوى الكلي: السياسات العامة الكلية:

1. تحسين بيئة الاستثمار الصناعي واصدار قانون تشجيع الاستثمار الجديد، وتحديث القوانين والقرارات الناظمة للنشاط الصناعي وتبسيط اجراءاتها بما ينسجم مع أولويات خطة إعادة الإعمار سواء بالنسبة للمشاريع أو المناطق المستهدفة وذات الأولوية.
2. إعادة منح القروض بشروط ميسرة، وتطوير منتجات المصارف العامة والخاصة، وتشجيع تطبيق أسلوب التأجير التمويلي، واقامة الشركات المساهمة العامة، واحداث الصناديق المختصة بعملية إعادة تأهيل وتحديث الصناعات التي سيتم الاستثمار فيها وكذلك الصناعات المستهدفة التي يجب اقامتها أو/و تطويرها في ضوء حاجة عملية إعادة البناء والإعمار.
3. اعتماد سياسة حمائية للصناعة السورية لفترة زمنية محدودة وبشروط محددة تمكنها من التطور والنمو مترافقة مع حملة وطنية لتشجيع الصناعة المحلية على أن يترافق ذلك بالترام واضح من قبل الصناعيين بمراعاة موضوع السعر المنافس والجودة المطلوبة وخدمة ما بعد البيع وتسهيلات الشراء.
4. اصلاح وتطوير البنى التحتية الخاصة بالصناعة والتوسع في اقامة وتوسيع المناطق والمدن الصناعية وخاصة على الحدود وقرب المرافىء وتطوير القائم منها. واحداث الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية واتباعها لوزارة الصناعة لتتولى ادارتها وتشغيلها تنفيذاً للسياسات الصناعية المعتمدة.
5. اعتماد أسلوب المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية العنقودية الأفقية والشاقولية كأساس في اقامة المنشآت الصناعية الجديدة أو في عملية إعادة بناء وتوطين وتأهيل المناطق والمنشآت الصناعية المتضررة وخاصة التي كانت موجودة في مناطق المخالفات والمناطق الزراعية حيثما تتوفر الامكانية لذلك وفي ضوء الدراسات للمناطق المقترحة لتوطينها.
6. اتخاذ الاجراءات اللازمة لامتة أوسع ما يمكن من العمليات المتعلقة بين المستثمر ومختلف الجهات العامة للحد من البروقراطية والفساد.
7. اصلاح القطاع العام الصناعي وفق برنامج متكامل يعتمد بشكل أساسي على تحسين بيئة عمل هذا القطاع الادارية والتنظيمية والمالية والانتاجية وأسلوب اختيار ادارته وأن يتم ذلك بعد اجراء دراسات تشخيصية لكافة لشركاته ومؤسساته وخاصة المتضررة منها لتحديد جدوى إعادة تأهيلها لممارسة نشاطها السابق أو تطويره أو تبديله، وتطبيق مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص فيما يتعلق بإعادة تأهيل وتشغيل بعض منشآته المدمرة بشفافية ووفق الأصول المتعارف عليها من الإعلان وتقديم العروض ودراستها من قبل لجان مختصة ونزيهة.
8. إعادة النظر بدور ومهام وزارة الصناعة وتحويلها إلى وزارة سياسات صناعية وإعادة هيكليتها وتأهيل كوادرها بما يتناسب مع هذا الدور الجديد.
9. إعطاء مسألة الجودة والالتزامات البيئية ومنع عمالة الأطفال الاهتمام المطلوب من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق متطلبات وشروط النفاذ للأسواق الخارجية المستهدفة.

10. انتقاء الدول والمجموعات التي يتم البحث معها في توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون بحيث تكون من الدول التي تؤمن أسواقها فرصاً جيدة للصناعة السورية.
11. التأكيد على أهمية مشاركة الاستثمارات السورية سواء الموجودة داخل سورية أو خارجها حالياً في عملية إعادة تأهيل الصناعة السورية وإطلاق حملة وطنية لتشجيع السوريين في الخارج للعودة إلى أرض الوطن والمشاركة في عملية إعادة الإعمار.
12. تشجيع التجديد والابتكار والبحوث الصناعية والعمل على ربطها بحاجة القطاع الصناعي الحالية والمستقبلية.

المستوى المتوسط (الجهات الداعمة)

1. أحداث المؤسسات الداعمة الجديدة المطلوبة (مجلس تنمية صناعية، صندوق تحديث صناعي، مراكز فنية متخصصة، مخابر معتمدة دولياً، الهيئة الموحدة للتعليم والتدريب المهني) وإدارة هذه المؤسسات والفروع التابعة لها بالمشاركة مع القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية الأخرى). وتحديث وتطوير المؤسسات الداعمة الموجودة حالياً (مراكز التدريب المهني، مركز تطوير الإدارة والانتاجية، مركز الأبحاث والاختبارات الصناعية، هيئة المواصفات والمقاييس...)
2. تشجيع إقامة الشركات والمكاتب الوطنية المختصة بالاستشارات الصناعية ومراكز التدريب المتخصصة وإشراكها مع الجمعيات الأهلية المختصة في مناقشة وتنفيذ ومتابعة اتفاقيات التعاون العلمي والفني مع الجهات المانحة.
3. وضع البرامج التدريبية لإعداد وتأهيل اليد العاملة الجديدة اللازمة للمشاريع الصناعية المطلوبة وذات الأولوية (بالاستفادة من النازحين والمهجرين حالياً) ورفع سوية الموجود منها.
4. إعداد رؤية عن مشاريع وبرامج المعونة الفنية الخارجية التي تحتاجها عملية إعادة التأهيل المطلوبة من المنظمات الإقليمية والدولية المختصة والجهات المانحة بالتنسيق والتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي ووضع الأولويات لذلك تجنباً للازدواجية وهدر المال والجهد والوقت والعمل على رفع قدرات العاملين في مجال التعاون الدولي في الجهات العامة.
5. تفعيل دور عمل غرف الصناعة والتجارة والاتحادات الأخرى المعنية وكذلك الملحقيات التجارية في السفارات السورية للمساعدة في فتح الأسواق المستهدفة الجديدة أمام الصناعة السورية.

السياسات المستوى الجزئي (الشركات والمؤسسات)

1. اعداد دراسات تشخيصية للشركات (خاصة التي تضررت كلياً أو جزئياً بسبب الأحداث) بما فيها مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي لتحديد الشركات التي سيتم إعادة تشغيلها وفق اختصاصها السابق أو تطويره أو تطويرها بإضافة اختصاصات إضافية مكملة أو الانتقال إلى اختصاص جديد يتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة وذلك وفق رؤية متكاملة لاصلاح القطاع العام بهدف معالجة مشاكله وزيادة فعاليته وإعادة هيكلة هذه الشركات وفق الخيارات التي تثبت لدراسات جدواها.
2. تحديد أولويات الأسواق المستهدفة والعمل على معرفة احتياجاتها وتوفير المنتج الصناعي الوطني وفق حاجة ورغبات هذه الأسواق.
3. التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من ناحية التصميم والمكون التكنولوجي والجودة والسمعة التجارية.

4. تطوير اساليب ادارة الشركات وفق أساليب الحديثة في كافة المجالات الادارية والتنظيمية والمالية والتسويقية والانتاجية وتقديم الدعم الفني اللازم لها من أجل تحقيق ذلك.

أخيراً من المهم والضروري تطوير هذه الرؤية باعداد دراسات فرعية تغطي بشكل مفصل الأنشطة الصناعية الأخرى: النسيجية والغذائية والدوائية ومواد البناء... بشكل يراعي خصوصية هذه الأنشطة ووضع التصورات التفصيلية لإعادة تأهيلها بشكل يكمل ويتكامل مع خطة إعادة تأهيل القطاع الصناعي والاقتصاد السوري.

مراجع الدراسة

- جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الصناعة السورية: الواقع ومتطلبات التعافي، فؤاد اللحام 2015
- موقع الصناعي السوري، التقرير الصناعي السوري 2015، فؤاد اللحام 2016.
- برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، الصناعة السورية في مرحلة ما بعد الأزمة، 2013.
- التقارير السنوية لوزارة الصناعة 2010-2015
- وزارة الصناعة، تقرير الواقع والتحديات 2016
- التقارير السنوية لهيئة الاستثمار السورية
- احصاءات غرفة صناعة دمشق 2015
- هيئة تخطيط الدولة، تقييم الخطة الخمسية العاشرة
- مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، 2009
- كتاب أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية، فؤاد اللحام، دار عشرون 2010.
- أثر اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الصناعة السورية، فؤاد اللحام المركز العربي للتنمية، 2011.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، 2007.
- جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الصناعة السورية وتحديات المستقبل، فؤاد اللحام محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 2011.
- برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية، الدروس المستفادة، 2010.
- الصحف اليومية: الوطن، الثورة، تشرين، البعث، السفير، الأخبار، العربي الجديد، جريدة النور الأسبوع.
- المواقع الإلكترونية: الصناعي السوري، وكالة سانا، الاقتصادي، سيريان ديز، سيرياستبسب2، عكس السير، اقتصاد. مقابلات شخصية مع صناعيين ومدراء شركات خاصة وعامة